أُصُول تَخرِيجِ الحَدِيثِ النَّبوِيِّ

جمع وإعداد
الدكتور الشيخ حسن سائد بادنجكي الحسيني

أصول
تخريج الحديث النبوي

جمع وإعداد

د. حسن سائد بن عبد الرَّحمن بادنجكيّ الحسينيّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد:

فإن لكل علم أصولًا ينبغي للمشتغل به أن يعتني بها ويبني عليها، ومن تلك العلوم علم تخريج الحديث النبوي، ويمكن أن نأخذ فكرة مختصرة على عجالة حول أصول تخريج الحديث النبوي بما يأتي:

أولًا: تعريف التخريج عند المحدِّثين

ثانيًا: أهمية التخريج وفوائده عند أهل الفن

ثالثًا: طرق استخراج الحديث (أو الوسائل التي يمكن بها معرفة مكان الحديث)

رابعًا: مراتب التخريج

خامسًا: فوائد في العزو والتَّخريج

سادسًا: أمهات كتب التخريج

سابعًا: أهم المؤلفات في «أصول التخريج»

أولًا: تعريف التخريج عند المحدِّثين:

يطلق التخريج عند المحدثين على معان أهمُّها:

أ- إظهار المحدِّثِ الحديثَ بسنده إلى النبيِّ ﷺ وروايتُه للناس:

قال الإمام مسلمٌ في مقدمة صحيحه: (ثُمَّ إِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ مُبْتَدِئُونَ فِي تَخْرِيجِ مَا سَأَلْتَ وَتَأْلِيفِه)، فسمّى رحمه الله عملَه في إخراجِ الصحيحِ تخريجًا، وهذا صنيعُ غيرِه من المصنِّفينَ أصحابِ الصحاح والسنن والمسانيد وغيرِها من الكتب التي عُنيت بذكر الأحاديث مسنَدةً، فيقال عند النسبة إليها أخرجه البخاريُّ، وأخرجه مسلمٌ أي بأسانيدهما.

ب- إخراج المحدِّثِ الحديثَ من بطون الكتب وروايتُه بإسناده أو بإسناد غيره:

قال السَّخاويُّ: (التَّخْرِيجُ إِخْرَاجُ الْمُحَدِّثِ الْأَحَادِيثَ مِنْ بُطُونِ الْأَجْزَاءِ وَالْمَشْيَخَاتِ وَالْكُتُبِ وَنَحْوِهَا، وَسِيَاقُهَا مِنْ

مَرْوِيَّاتِ نَفْسِهِ أَوْ بَعْضِ شُيُوخِهِ أَوْ أَقْرَانِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَالْكَلَامُ عَلَيْهَا وَعَزْوُهَا لِمَنْ رَوَاهَا مِنْ أَصْحَابِ الْكُتُبِ وَالدَّوَاوِينِ مَعَ بَيَانِ الْبَدَلِ وَالْمُوَافَقَةِ وَنَحْوِهِمَا)[1].

فإن أتى حافظٌ إلى صَحِيْحِ البُخَارِيِّ مثلًا فأوردَ أحاديثَهُ بأسانيدَ لنفسِهِ من غيرِ طَريقِ البُخَارِيِّ إلى أَنْ يلتقي مَعَهُ في شيخِهِ، أَوْ في مَنْ فَوقَهُ... فهذا مَا يُسمى باصطلاحِ المحدِّثين بالاستخراجِ، ويُسمى ما استخرجَه على هذا النَّحو بالمُسْتَخْرَجِ[2].

لكن لا يتوهم في المُستَخرَجَاتِ أن المُخرِّجَ يَروي الحديثَ بنفسِ لفظِ الكتابِ الأصليِّ، وإنما يرويه بحسب ما نَقَلَه إليه رجالُ سندِه، مع احتمالِ أن يكونَ بينهما تفاوتٌ في اللفظ، وربما كان تفاوتًا في المعنى.

---

(١) فتح المغيث للسخاوي بشرح ألفيَّة الحديث للعراقي.

(٢) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري.

وأهمُّ المستخرَجاتِ على الصحيحينِ: المستخرَجُ للإسماعيليِّ وللبَرقانيِّ كلاهما على البخاريِّ، والمستخرجُ لأبي عَوانةَ، وأبي جعفرِ بنِ حمدانَ على مسلمٍ، والمستخرَجُ لأبي نُعيم الأصفهانيِّ على الصَّحيحين معًا[1].

ج- انتقاء الفوائد والأجزاء وغيرها:

وينطبق التخريج بهذا المعنى على كل الكتبِ التي انتخبَها المحدِّثون من المصادر الحديثيَّة.

قال الذَّهبيُّ في ترجمة الحَافِظِ الإِمَامِ المُتْقِنِ الجَوَّالِ أَبي الفَضْلِ مُحَمَّدِ بنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ الجَارُوْدِيِّ الهَرَوِيِّ (ت٤١٣هـ) ناقلًا عن بعض كبار هذا الشأن: (الجَارُوْدِيُّ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ بهَرَاة تَخْرِيْجَ الفوائِد)[2].

(١) منهجُ النَّقد للأستاذ الدكتور نور الدين عتر.

(٢) سِيرُ أعلامِ النُّبلاء للذهبي.

وممن بَرَعَ في هذا النوعِ من التخريجِ الخطيبُ البغداديُّ فله تخاريج لعدد من الكتب، منها: «الفوائد المنتخبة» لجعفرٍ القاري.

د- إثباتُ شيءٍ ساقطٍ منَ الكتابِ في حَواشِيه (تَخْرِيجُ الْمُلْحَقَاتِ لِمَا سَقَطَ مِنَ الْأُصُولِ)[1]:

وصورتُه أن يَخُطَّ مِن موضِعِ سُقوطِه من السَّطرِ خطًا صاعدًا إلى فوق، ثم يَحنيه بين السطرينِ إلى جهةِ الحاشيةِ التي يَكتُبُ فيها اللَّحْقَ ... ويبدأ في الحاشيةِ بكتابةِ الكلامِ الساقطِ مقابِلًا للخَطِّ المُنحني، ثم يَكتبُ في آخرِه كلمة "صح".

هـ- إخراج المحدِّثِ الحديثَ من بطون الكتب وَعَزْوُهَا:

قال السخاويُّ في تعريفه للتَّخْرِيجِ: (وَقَدْ يُتَوَسَّعُ فِي إِطْلَاقِهِ عَلَى مُجَرَّدِ الْإِخْرَاجِ وَالْعَزْوِ)[2].

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض، ومنهجُ النَّقد للأستاذ الدكتور نور الدين عتر.

(٢) فتح المغيث للسخاوي بشرح ألفيَّة الحديث للعراقي.

وذكر المُناويُّ عند قول السيوطيِّ: «وبالغتُ في تحريرِ التَّخريجِ»: ((وبالغتُ) أَي تناهيت فِي الِاجْتِهَاد (فِي تَحْرِير التَّخْرِيج) أَي اجتهدت فِي تَهْذِيب عزو الْأَحَادِيث إِلَى مخرجها من أَئِمَّة الْفَنّ والتحرير والتهذيب (فَتركتُ القشر وَأخذت اللُّبَاب) أَي تجنبت الْأَخْبَار الْمَوْضُوعَة وأتيت بِالصَّحِيحِ وَالْحسن والضعيف المتماسك (وصنتُه) أَي حفظت هَذَا الْجَامِع (عَمَّا) أَي عَن إِثْبَات حَدِيث (تفرد بِهِ) أَي بروايته راو (وَضاع) للْحَدِيث على النبيّ (أَو كَذَّاب) أَي كثير الْكَذِب فِي كَلَامه وَإِن لم يعرف بِالْوَضْعِ (ففاق بذلك) أَي بِسَبَب ذَلِك (الْكتب الْمُؤَلّفَة فِي هَذَا النَّوْع))[1].

وكَثُرَ استعمالُ لفظ التَّخريجِ في الأزمنةِ الأخيرةِ إلى وقتِنا الحاضرِ بمعنى العزوِ والدلالةِ: أي عزوِ الحديثِ إلى مصادرِه التي خرَّجتْه والدّلالةِ على مواضعِه مع بيانِ الحُكْمِ.

(١) التيسير بشرح الجامع الصغير للمُناوي.

والخلاصة: أن المتقدِّمين لم يُعَرِّفوا التخريج، بالمفهوم المصطلَح عند المتأخرين، ولعلّ أقربَ تعريفٍ للتخريجِ المصطَلَحِ عليه عندَ المتأخرين ما تقدَّم ذكرُه عن السَّخاويِّ والمُناويِّ.

وَعَرَّفَه فضيلةُ شيخِنا الدُّكتور نورُ الدين عتر بأنه :

(عزوُ الحديثِ للمَصَادرِ التي تَرويه بسنَدِه مع الكلامِ عليه، وما يتطلَّبُه ذلكَ من بحثٍ)[1].

(١) مناهجُ المحدِّثين العامة للأستاذ الدكتور نور الدين عتر.

ثانيًا: أهمية التخريج وفوائده عند أهل الفن:

١ - معرفة صحة الحديث وضعفه من جمع الطرق وتخريجها.

٢ - معرفة مظان الحديث في مصادره الأصلية، ومن ثَمَّ توثيق نص الحديث ورجاله.

٣- الوقوف من خلال التخريج على كلام أئمة الحديث وإسناده صحة وضعفًا، مثل كلام الترمذي وما ينقله عن البخاري، وكلام النسائي وأبي داود والدارقطني والبيهقي وغيرهم، فيسهِّل ذلك معرفة حكم الحديث وإسناده.

٤ -معرفة شواهد الحديث ومتابعاته من عملية التخريج، ومن ثم معرفة تقوية الإسناد أو الحديث بها أو عدم تقويته.

٥ - يمكن الوصول بالتخريج وجمع طرق الحديث إلى معرفة علل الحديث متنا وإسنادًا من الشذوذ والنكارة،

وزيادة الثقة والإدراج والاضطراب والسقط في السند، أو وجود تدليس في الإسناد ونحوها.

٦ - الوقوف على أسباب ورود الحديث من خلال تخريجه وجمع طرقه والاطلاع على معاني الغريب منه، كما ذكر أبو حاتم الرازي بقوله: (لو لم نكتب الحديث من ستين وجهًا ما عقلناه).

٧ - معرفة العلو بجميع أقسامه.

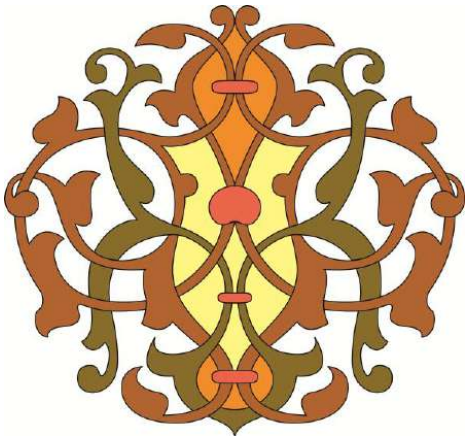

ثالثًا: طرق استخراج الحديث (أو الوسائل التي يمكن بها معرفة مكان الحديث)[1]:

لاستخراجِ الحديثِ أربعةُ طرقٍ أساسيَّة:

الأولى: استخراج الحديث من خلال النظر في إسناده:

فيمكن تخريج الحديث في هذه الحالة عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة:

والكتب التي يمكن الاستفادة منها في ذلك أنواعٌ، منها:

أ. المسانيد: وهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة.

أي بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة.

والمسانيد التي صنفها الأئمة المحدثون كثيرة، وربما تبلغ مائة مسنَدٍ أو تزيد، وقد ذكر الكَتَّانيُّ في الرسالة المستطرَفة

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد د. محمود الطحان، و التخريج ودراسة الأسانيد لحاتم الشريف .

اثنين وثمانين مسندًا منها ثم قال: (والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرناه)[1].

ومن أهمِّهَا: (مسند الإمام أحمد بن حنبل).

ب. المعاجم المرتبة على أسماء الصحابة : ومن أوسعها (المعجم الكبير) للطَّبرانيِّ، يقول ابن دحية: (هو أكبر معاجم الدنيا). وله أيضًا (المعجم الأوسط والمعجم الصغير).

ج. كتب معرفة الصحابة المسندة: مثل كتاب (معرفة الصحابة) لابن منده، و(معرفة الصحابة) لأبي نُعيمٍ الأصبهاني، فهي تذكر في ترجمة الصحابي بعضَ أحاديثه.

د. كتب الأطراف: اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته، ثم ذكر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن.

---

(١) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: للمحدث السَّيِّدِ محمد بن جعفر الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني .

ومن أشهرِها (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) لأبي الحجَّاجِ يوسفَ المِزِّيِّ، الذي جمع أطراف الكتب الستة ورتَّبَه على مسانيد الصحابة.

هـ**الكشافات والفهارس التي يصنعها المحققون** بناءً على ترتيب الأحاديث على مسانيد الصحابة، وهي كثيرة من أمثلتها الفهارس التي صنعت لـ (مستدرك الحاكم) ولـ (سنن الدارقطني)، وكتب كثيرة أخرى.

و. **مسانيد الصحابة المُفرَدة**: كـ (مسند الفاروق) لابن كثير، و(مسند عائشة) لإسحاق بن راهويه، و(مسند ابن عمر) لأبي أمية الطرسوسي.

الثانية: استخراج الحديث من خلال النظر في متنه:

لاستخراجِ الحديثِ من خلال النظر في متنه وسائل:

أ. التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث(طَرَفِ المَتْن):

وينبغي للباحث هنا أن يضع الاحتمالات التي يمكن أن يكون الحديث مرويًا بها؛ لأن اختلاف حرفٍ واحد في بداية الكلمات قد لا يجد الحديث لأجله نحو: (إنما الأعمال بالنيات) ربما كان طرفه في الكتاب (الأعمال بالنيات).

ومن الكتب المفيدة في ذلك:

١.الكتب التي رُتِّبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم:

كـ (مسند الفردوس) لأبي منصور الدَّيلميِّ بإسناده، أما باقي الكتب فهي عبارة عن كتبٍ محذوفةِ الأسانيد تعزو إلى أماكن وجودِ الحديث، والى مَنْ أخرجَ الحديث، ومن أشهرها:

(الجامع الصغير) للسيوطي، و(كنز العُمّال) للمتقي الهندي، وهو كتابٌ مهمٌ.

- ومن الكتب التي رُتِّبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم غالبًا الكتبُ المصنَّفة في الأحاديث المشتهِرة على الألسنة:

ومن أشهرها:

- "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، مما أَلِفَهُ الطبعُ وليس له أصل في الشَّرعِ" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) .

- " المقاصد الحسنة في كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة " للسخاوي(ت ٩٠٢ هـ).

- " تمييزُ الطَّيب من الخَبيثِ، مما يدور على ألسنةِ الناسِ من الحديث " اختصره مؤلفه ابن الدِّيْبَع الشيباني من المقاصد الحسنة.

- "الدرر المنتثِرة في الأحاديث المشتهِرة" للإمامِ السيوطي(ت ٩١١ هـ).

- "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس" للمحدِّث إسماعيلَ العجلونيِّ (ت ١١٦٢ هـ) جَمَعَ فيه خلاصةَ الكتب التي تقدَّمتْه.

٢.المفاتيح والفهارسُ التي صنفها العلماءُ لكتب مخصوصةٍ:

فكثيرٌ من محققي كتب السنّة يعتنون بصنع فهارس على أطراف الأحاديث في تلك الكتب، وبعضها أعمال جيدة متقنة، وبعضها يعتريه النقص، وعلى كلِّ حال فهي مهمةٌ ومُعينةٌ في التخريج.

ونستعرضُ أهمها وهي فهارس الكتب التسعة، فمنها:

مفتاح الصحيحين للتوقادي، وفهرس لترتيب أحاديث صحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد الباقي، وفهرس لترتيب أحاديث سنن ابن ماجه لمحمد فؤاد عبد الباقي أيضًا.

ب. التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أيِّ جزء من المتن:

أي كلمةٍ بارزةٍ من وسطِ المتن أو أولِه أو آخره.

وأشهر ما يخدم هذه الطريقة (المعجم المفهرِس لألفاظ الحديث النبوي) صنعه جماعةٌ من المستشرقين نشره د. وِنْسِنْك (ت ١٩٣٩م) وشاركهم في إخراجه ونشره الشَّيخ محمد فؤاد عبد الباقي، وطبع في ثمان مجلدات، والكتاب مفيدٌ على إعوازٍ كبير فيه، وقد خدم هذا المعجمُ الكتبَ التسعة: الستة المشهورة، إضافة إلى (موطأ مالك) و(سنن الدارمي) و(مسند أحمد) ، وقد يوجد الحديث في هذه الكتب وتبحثُ في جميع ألفاظه في (المعجم المفهرس) ولا تجده! مما يدل على نقصٍ كبيرٍ في خدمة هذا المعجم.

ج. **التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث:**

وإنما ينتفع بهذه الوسيلة مَن فَهِمَ معنى الحديث، ويُستعان على هذه الطريقة في التخريج بالمصنفات الحديثية المرتَّبة على الأبواب والموضوعات، وهي كثيرة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول: المصنفات التي شملت أنواعُها وموضوعاتُها جميعَ أبواب الدين:

وهي أنواع: وأشهرُها **الجوامع**:

وسُمِّيت بذلك لكونها شملت جميع أبواب الدين المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرقاق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسير والفتن والمناقب والمثالب وغير ذلك، وأشهرها: الجامع الصَّحيحُ للإمام البخاريِّ.

ومن الكتب الجامِعَةِ والمفيدة للمشتغل بالحديث وتخريجِه (مفتاح كنوز السنة) لـ(فِنْسِنْك) عَرَّبَهُ محمد فؤاد عبدالباقي، وهو أكبر فهرس حديثي مُرَتَّبٍ على الموضوعات، فَهْرَسَ لأربعةَ عشرَ كتابًا من أمهات كُتُبِ السُنَّةِ منها الكتب الستة، وسنن الدارمي، وموطأ مالك، ومسند أحمد.

القسم الثاني: المصنفات التي شملت أبوابُها وموضوعاتها أكثرَ أبواب الدين:

وهي أنواع وأشهرُها **السُّنن والمصنفات**، كـ(السنن الكبرى) للبيهقي، وهو من أمهات السنّة، وكـ(مصنف عبد الرزاق).

ويفرِّق المصنِّفون بين كتب الجوامع وكتب السنن، بأنَّ كتب الجوامع تُعنى بجميع أبواب العلم بخلاف السنن فأكثر عنايتها بأبواب الفقه فقط، وقد يوردون غيرها على قِلَّة.

القسم الثالث: المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين أو جانب من جوانبه:

وهي أنواعٌ كثيرة منها ما صُنِّفَ في التفسير بالمأثور، وفي العقيدة المسنَدة، والأجزاء، والسيرة والشمائل، والترغيب والترهيب، والزهد، والفضائل، والأحكام ونحوها...

فمِنَ الكُتب المُسنَدَةِ المؤلَّفةِ في التفسير بالمأثور (تفسير ابن جرير الطبري)، أمَّا العقيدة المسندة، فـ(شعب الإيمان) للبيهقي، و(الإيمان) لابن منده، وأمَّا المؤلَّفةِ في موضوع، فكتاب (الأموال) لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام، ومنها المؤلَّفُ في السيرة والشمائل كـ(سيرة ابن إسحاق) ، وقد طُبع جزء منها، و(الشمائل المحمدية) للترمذي، ومنها المؤلَّف بالفضائل كـ(فضائل الصحابة) للإمام أحمد، ومنها المؤلف في الزهد والرقائق، كـ(الزهد) للإمام أحمد، ولابن المبارك،

ومنها المؤلَّفُ في أحاديث الأحكام، ومن أقدمها: (شرح معاني الآثار) للطَّحَاوي.

د. التخريج عن طريق معرفة وصف يتعلق بالمتن:

- فإذا كان الحديث قدسيًّا فنرجع إلى الكتب المؤلفة في الأحاديث القدسية، نحو: (المقاصد السَّنية في الأحاديث الإلهية) لابن بَلْبَان، وكتاب (الإتحافات السَّنية في الأحاديث الإلهية) لعبد الرؤوف المُناوي.

- وإذا كان الحديث موصوفًا بأنه متواتر فنرجع إلى الكتب التي أُلفت في بيان الأحاديث المتواترة، مثل: (قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة) للسيوطي، وكتاب (نظم المتناثِر من الحديث المتواتر) للكتاني.

الثالثة: استخراج الحديث من خلال برامج الحاسب الآلي:

وهي الَّتي عُرِفت ببرامجِ (الحاسوبِ) أو (العقلِ الإلكتروني)، وهي برامج واسعةٌ جدًا كبرنامج (المكتبة الشاملة) و(جوامع الكَلِم) و(جامع الحديث النبوي): تحتوي على نصوصِ الكتبِ التِّسعةِ وغيرِها، وعلى مراجع علوم الحديث، ككُتبِ الجرحِ والتَّعديل، واحتوى البرنامَجُ الواحدُ مراجعَ كثيرةً تضم آلآف المُجلَّدتِ، فعادت على مُستخدِمها بفوائدَ تحتاجُ إلى وقتٍ طويلٍ جدًّا، كإحصاءِ المرويَّاتِ بسندٍ مَّا، أو مرويَّاتِ راوٍ مَّا...

ولكن دورَ الحاسبِ لا يعدو دورَ التَّمهيدِ والتَّيسيرِ والتوصيلِ إلى مواضعِ الموادِ المطلوبةِ بخيارات بحثٍ شتى متنًا وسندًا وشرحًا بسُرعةٍ فائِقةٍ.

فوائدُ استعمال الحاسب الآلي:

١- تيسيرُ الوصولِ إلى المعلومةِ المطلوبةِ، أو الحديثِ المطلوبِ، مع العزوِ للمراجعِ.

٢- توفيرُ الوقتِ الكثيرِ: والباحثُ في أمسِّ الحاجةِ إلى ذلك، بل كلُّ مُسلمٍ مطالبٌ بذلك؛ ليكونَ أحسنَ عملًا كمًّا وكيفًا.

٣- تنوُّعُ أساليب استخدامِه.

٤- توفيرُ المالِ الكثيرِ الَّذي يتكلَّفُه تحصيلُ تلك المراجعِ الكثيرةِ.

٥- استيعابُه لعددٍ كبيرٍ من المصادر.

٦- توفيرُ المكانِ: وقد أصبحتِ البيوتُ الآن تضيقُ.

٧- تيسيرُ الاتصالِ بأنواعِ الثَّقافاتِ والعلومِ.

مشكلات استعمال الحاسب الآلي:

١- بُعْدُ كثيرٍ من العاملينَ في إعدادِ هذهِ البرامجِ -بل أكثرُهم- عن الاختِصاصِ في علمِ الحديثِ، ودرايةِ دقائِقِهِ.

٢- الجهالةُ بحالِ هؤلاءِ العاملينَ إلَّا في القليلِ النَّادرِ من حيثُ الأمانةُ العلميَّةُ.

٣- عدمُ دقَّةِ برامجه حتى الآن.

٤- إبعادُ القارئ عن التَّعرُّف على المصادرِ الأصليَّةِ ومناهِجِها.

٥- الاغترارُ بكثرةِ المصادرِ: فالبعضُ قد يظنُّ أن التخريجَ بكثرةِ المصادِر.

وفِي الحقِّ أنَّ منهجَ السَّلامةِ هوَ منهجُ التَّحرِّي العلميِّ، وذلك بالرُّجوعِ إلى الأُصولِ والمصادرِ الأصليَّةِ الَّتِي أخذَ البرنامجُ منها، ومعرفةِ حالِ كلِّ عاملٍ في إعدادِ البرنامجِ، ثمَّ نَسخِهِ حتَّى وصولِهِ إلينا. وهوَ في غايةِ الصُّعوبةِ.

قال فضيلةُ الدُّكتور نورُ الدين عتر: (وعلى كلٍّ فإنَّ هذا لا يُنقِصُ أهميَّةَ هذهِ البرامجِ العظيمةِ، إنّما يضعُ ضوابطَ للإفادةِ منها.

وإنَّا ندعو كلَّ مثقفٍ وخاصَّةً طالبَ الحديثِ لأن يَمْهَرَ المهارةَ الكاملةَ في استعمالِ هذا الحاسوبِ بكُلِّ جوانبِ إفادتِه، ويُفيدَ منَ البرامجِ العلميَّةِ المعدّةِ لهُ على اختلافِ أنواعِهَا، وخُصوصًا برامج الحديثِ النبويِّ؛ فإنَّ لها فوائدَ تستحقُّ الشُّكرَ الجزيلَ)[1].

الرابعة: استخراج الحديث من خلال استعراض كتب السُّنَّة، وقراءتها قراءة شاملة:

وذلك عن طريق قراءة الكتابِ من أوَّلِه إلى آخره حتى تَستَخرِجَ الحديث.

وهذه الطريقة هي الطريقة التي كان يسير عليها الحُفَّاظ

(١) مناهجُ المحدِّثين العامة للأستاذ الدكتور نور الدين عتر.

والمُخرِّجون الأوَّلون في عصر ما قبل الطباعة.

وهذه أسلم طريقة لاستخراج الحديث، لأن جميع الطرق السابقة قد لا تدلُّ على الحديث في الكتاب وهو موجود فيه، فلربما يَسقط من الفَهارِس، وقد يَنساه المُفهرِس، وهكذا ...

ومن فوائد هذه الطريقة التعرفُ على مناهج العلماء وسَعةُ الاطلاع على الأحاديث والآثار وجمع الفوائد الجمة.

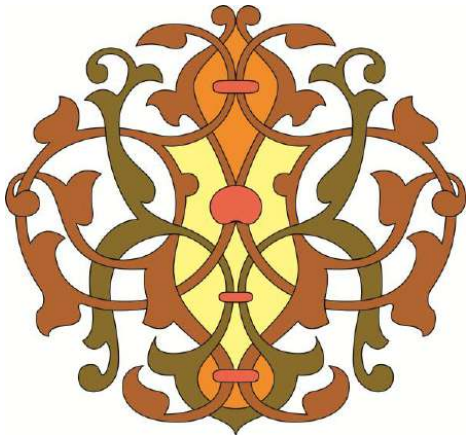

رابعًا: مراتب التخريج:

أ- تخريج موسَّع: فيذكُرُ الباحثُ مَن أخرَج الحديثَ مع ذكر إسناد المصنف كاملًا، وترجمةِ جميع رواة السند في جميع طُرُق الحديث.

وهذه الطريقة يسلكها من يريد أن يُفرد حديثًا معينًا بالتصنيف.

ب- تخرّيج مختصَر: وهو أن يُكتفى بالعزو إلى من أخرج الحديث مع الحكم على الحديث، كما في (خُلاصة البدر المُنير) لابن المُلقِّن، فيقول: (أخرجه البخاري ومسلم)، ويكتفي بالعزو إليهما، أو يقول: (أخرجه الترمذي وصحَّحَه).

ج- تخريج متوسِّط: وهو الاعتناء باختلاف الطرق ونقاط الالتقاء بين الرواة، وهذه الطريقة هي المتَّبَعَة في كثير من كتب التخريج كـ (التلخيص الحبير) أو (نصب الراية) .

خامسًا: فوائد في العزو والتَّخريج:

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين يُكتفى بالعزو إليهما:

فينبغي عدم إضاعة الوقت والجهد بكثرة العزو إلى مصادر كثيرة من كتب السنّة، قد يغني بعضها عن بعض:

فقد جاء في مقدمة ابن الصلاح: (بَلَغَنَا عَنْ حَمْزَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ: أَنَّهُ خَرَّجَ حَدِيثًا وَاحِدًا مِنْ نَحْوِ مِائَتَيْ طَرِيقٍ، فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ، فَرَأَى يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ فِي مَنَامِهِ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ: أَخْشَى أَنْ يَدْخُلَ هَذَا تَحْتَ: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١﴾ [التكاثر].

فالمُهم جَودة الانتقاء من المصادر لا الكثرة.

ب- إذا كان الحديث في غير الصحيحين فيجبُ نقلُ كلام العلماء والمحقِّقين في بيان صحة الحديث أو ضعفه.

ومن ذلك ذكر ما قاله الترمذي عند روايته للحديث، وذكرُ تعليقِ الذَّهبيِّ إن كان الحديث من رواية الحاكم

وهكذا، فلا نقتصر على بيان مخرِّجه، بل ينبغي بيانُ درجة الحديث صحة وضعفًا.

ج- من المعيب في صناعة التخريج أن أقتصر على عزو الحديث إلى كتاب سنن أبي داود مثلًا مع عدم عزوه إلى ما هو أهمُّ وأصحُّ منه كصحيح مسلم إن كان الحديثُ موجودًا فيه، إلا لزيادة في أبي داود يريدُ الباحث تخريجَها منه.

د- مراعاة العزو إلى المراجع الأقدمِ فالأقدم باستثناء بعض الحالات كمراعاة أهميَّة الكتاب الأحدث.

فلا أعزو الحديث إلى (نسخة وكيع عن الأعمش) -المتقدِّمة المطبوعة- بل أعزوه إلى صحيح البخاريِّ لأهمِّيَّته.

هـ- مراعاة ذكر المراجع المتعدِّدة حسب الترتيب الأقدم فالأقدم.

فأقول: أخرجه (أبو داود والترمذي والنسائي).

و- ينبغي عدم عزو الحديث إلى (جامع الأصول) لابن الأثير، أو إلى (رياض الصالحين) للنووي، أو إلى (مجمع الزوائد) للهيثمي ونحوها، لأنها تورد الأحاديث بغير أسانيد بل أعزو للأصل.

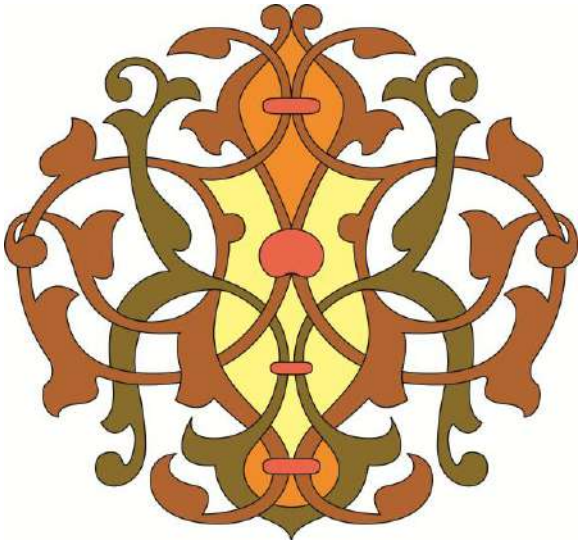

سادسًا: أمهات كتب التخريج:

١- "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية" للحافظ جمال الدين عبد الله الزيلعي (ت ٧٦٢هـ) خرَّج فيه أحاديث الهداية.

٢- "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" للحافظ ابن حجر.

٣- " المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في إحياء علوم الدين من الأخبار " للحافظ عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٦ هـ) وهو مطبوع بهامش الإحياء.

٤- "التلخيصُ الحَبيرُ في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير" للحافظ ابن حجر العسقلاني ، وشرحُ الرافعيِّ هو على وجيزِ الإمامِ الغزالي في فقه الشافعية.

٥- "تخريج أحاديث تفسير الكَشَّاف للزَمَخْشَري": لمؤلِّفِه الحافظ الزَّيلَعي، وقد اختصره الحافظ ابن حجر في كتابه "الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف".

٦- "البدرُ المُنيرُ في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرفاعي" تصنيف سراج الدين عمر بن علي بن الملقِّن (ت ٨٠٤ هـ)، ثم لخَّصَه في أربعة مجلدات وسمَّاه: "خلاصة البدر المنير".

٧- "مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشِّفا للقاضي عياض": لمؤلِّفِه الحافظ السيوطي.

٨- "الفتحُ السَّماويُّ بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي" لمؤلِّفِه للشيخ عبد الرؤوف المُناويِّ (ت ١٠٣١هـ).

هذا وكتبُ التخريجِ كثيرةٌ جدًّا، وهي دليلٌ واضحٌ على جهودِ السادةِ المحدِّثين في الكشفِ عن الأحاديثِ ليَعلمَ الناسُ الصحيحَ منها من الضعيفِ.

سابعًا: أهم المؤلفات في «أصول التخريج»:

١- «حصول التفريج بأصول العزو والتخريج» لأبي الفيض أحمد بن محمد بن الصدِّيق الغماري (ت١٣٨٠هـ) .

٢- «أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للدكتور محمود الطَّحان.

٣- «كشْفُ اللِّثام عن أسرار تخريج أحاديث سيِّد الأنام ﷺ » للدكتور عبد الموجود عبد اللطيف.

٤- «طُرُقُ تخريج حديثِ رسول الله ﷺ » للدكتور عبد المهدي عبد القادر.

٥- «أصولُ التخريجِ وطُرُقُ تخريجِ الحديث» للدكتور شاكر ذيب فيّاض.

٦- «منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها ويليه دراسة في تخريج الأحاديث» للدكتور وليد بن الحسن العاني (ت١٤١٦هـ).

٧- «تبسيطُ علم التخريج» للدكتور مصطفى سليمان الندوي.

٨- «فن تخريج الحديث» للدكتور عزّت علي عيد عطية.

٩- «القول الصحيح في مراتب التعديل والتجريح» للمرتضى الزَّبيديِّ.

١٠- «المُفيدُ في تخريج الحديث ودراسة الأسانيد» تأليف محمد عجاج الخطيب.

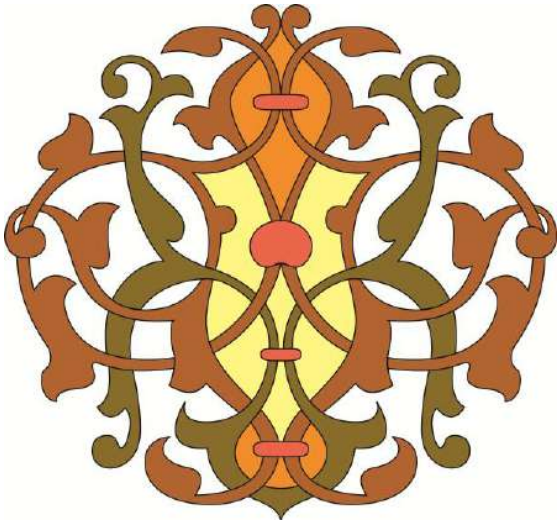

هذا وأسأل اللهَ تعالى أن أكونَ قد وفِّقتُ لجمع خلاصةٍ سهلةٍ في أصولِ تخريجِ الحديثِ النَّبويِّ.

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبِه وسلَّم

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

حرر صباح يوم الإثنين /٢٢/شعبان/١٤٣٧هـ

وكتبه الفقير إلى عفوِ ربِّه

د. حسن بن السَّيِّد عبد الرَّحمن بادنجكيُّ الحسينيُّ

عُفي عنه

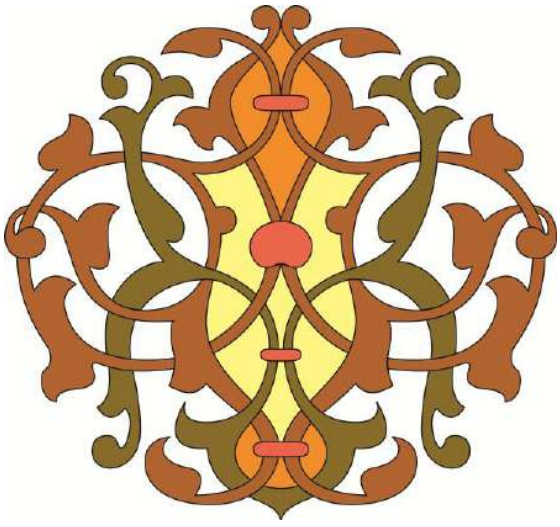

الفهرس

العنوان:	الصفحة:
المقدمة	٢
أولًا: تعريف التخريج عند المحدِّثين:	٤
ثانيًا: أهمية التخريج وفوائده عند أهل الفن:	١٠
ثالثًا: طرق استخراج الحديث:	١٢
رابعًا: مراتب التخريج:	٢٧
خامسًا: فوائد في العزو والتَّخريج:	٢٨
سادسًا: أمهات كتب التخريج:	٣١
سابعًا: أهم المؤلفات في «أصول التخريج»:	٣٣
الفهرس	٣٥

بلّغوا عنّي ولو آية